

لا تشكل المعلومات المالية المرفقة جزءاً من المعلومات المالية الموحدة

## الإمارات القابضة ش.م.ب. الإفصاحات التكميلية (غير مدققة)

انتشار جائحة COVID-19 عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم ، مما تسبب في اضطرابات الأعمال والأنشطة الاقتصادية. تسبب الوباء COVID-19 حالة من عدم اليقين في البيئة الاقتصادية العالمية. حيث أعلنت السلطات المالية والنقدية ، على الصعيدين المحلي والدولي ، عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة.

الإجراءات التي أعلنت عنها الهيئات التنظيمية التي اثرت على المجموعة موضحة أدناه:

### مملكة البحرين

أعلن مصرف البحرين المركزي (CBB) عن إجراءات مختلفة لمكافحة آثار COVID-19 لتخفيف ظروف السيولة في الاقتصاد وكذلك مساعدة البنوك في الامتثال للمتطلبات التنظيمية. تشمل هذه التدابير ما يلي:

- إجازة سداد لمدة ٦ أشهر بدون ربح إضافي اعتبارًا من ١ مارس ٢٠٢٠؛
- إعادة الشراء الميسرة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمائة ؛
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من ٥٪ إلى ٣٪
- تخفيض نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪
- إجمالي خسارة التعديل ومخصص خسائر الائتمان الإضافية المتوقعة (ECL) للمرحلة ١ و ٢ من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠ ليتم إضافتها مرة أخرى إلى المستوى الأول من رأس المال للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وخصم هذا المبلغ بالتناسب من رأس المال الأساسي على أساس سنوي لمدة ثلاث سنوات منتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

كما أعلن مصرف البحرين المركزي عن تأجيل الثاني والثالث من الأقساط اعتبارًا من سبتمبر ٢٠٢٠ لمدة أربعة أشهر ، ويناير ٢٠٢١ لمدة ستة أشهر. سمحت هذه التأجيلات للبنوك بتحميل الأرباح ، وعلى هذا النحو ، لم ينتج عنها أي خسائر تعديل إضافية للمجموعة.

### باكستان

اتخذ بنك الدولة الباكستاني (SBP) مجموعة من التدابير لحماية سلامة الجمهور ومعالجة الآثار الاقتصادية. وركزت الإجراءات على ضمان استمرار احتواء التضخم ، والحد من تأثير COVID-19 على النمو الاقتصادي والتوظيف ، والإشراف على بقاء نظام البنوك والمدفوعات سليماً. تشمل هذه التدابير بشكل رئيسي ما يلي:

- تأجيل المبلغ الأساسي لمدة سنة واحدة للمقترضين المؤهلين
- تخفيض سعر الوثيقة بمقدار ٦٢٥ نقطة أساس من مارس ٢٠٢٠ إلى يونيو ٢٠٢٠
- تخفيف متطلبات الائتمان للمستوردين والمصدرين
- تقديم قروض مدعومة للمستشفيات والمراكز الطبية لشراء المعدات الطبية
- تعزيز حدود الإقراض لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- التخفيف المؤقت للمعايير التنظيمية لإعادة الهيكلة / إعادة الجدولة للقروض بعد عام واحد

نتج عن التدابير المذكورة أعلاه تحتمت التأثيرات التالية على المجموعة:

- (١) يتطلب مصرف البحرين المركزي إجازة سداد لمدة ٦ أشهر تتطلب من البنوك المتأثرة الاعتراف بخسارة تعديل مرة واحدة مباشرة في حقوق الملكية. تم احتساب خسارة التعديل على أنها الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحسوبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للأصول المالية في تاريخ التعديل
- (٢) أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. تلقت المجموعة مساعدة مالية توجيهية تنظيمية تمثل سدادًا محددًا لتكاليف الموظفين (للموظفين البحرينيين) ورسوم المرافق من الحكومة ، استجابة لإجراءات دعم COVID-19. تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة.
- (٣) كما أثر COVID-19 سلبًا على نمو التمويل للمجموعة ، وبالتالي أدى إلى انخفاض دخل التمويل. تبعًا لذلك ، تأثرت حصة أرباح الشركات الزميلة التي تتخذ من البحرين مقرًا لها
- (٤) أدى الوضع الاقتصادي المجهد إلى اعتراف المجموعة بالخسائر الائتمانية المتوقعة الإضافية على تعرضاتها

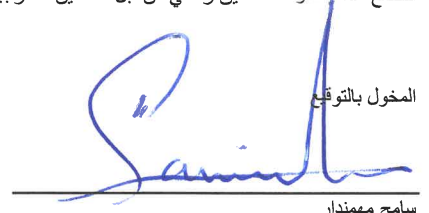
الإثمار القابضة ش.م.ب.  
الإفصاحات التكميلية (غير مدققة)  
معتبراً عنه بالآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يُنص على خلاف ذلك)

فيما يلي ملخص للأثر المالي للتأثيرات المذكورة أعلاه:

التأثير الصافي على بيان الدخل الموحد للمجموعة	التأثير الصافي على إجمالي موجودات المجموعة الموحدة	التأثير الصافي على بيان الدخل الموحد للمجموعة	
-	٤٩,٩٢٣	-	متوسط تخفيض الاحتياطي النقدي
(٥٩,٤٥٠)	-	-	خسارة التعديل
-	(٥,٤٢٨)	(٥,٤٢٨)	التأثير على الدخل
-	(٢٣,٨٣٨)	(٢٣,٨٣٨)	التأثير على أحكام ECL
-	(٧,٨٨٠)	(٧,٨٨٠)	التأثير على حصة الربح من الشركات الزميلة
٥,٨٠١	-	-	المنح الحكومية
(٤٥,١٣٨)	(٤٥,١٣٨)	-	التأثير على احتياطي القيمة العادلة
(٥,١٥٧)	(٥,١٥٧)	-	التأثير على احتياطي ترجمة العملات الأجنبية
(١٠٣,٩٤٤)	(٣٧,٥١٨)	(٣٧,١٤٦)	المجموع

تم تقديم المعلومات التكميلية أعلاه للائتمثال للتعميم الصادر عن مصرف البحرين المركزي OG / ٢٥٩/٢٠٢٠ (الإبلاغ عن التأثير المالي لـ COVID-١٩)، بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢٠. لا ينبغي اعتبار هذه المعلومات كمؤشر على نتائج العام بأكمله أو الاعتماد عليها لأية أغراض أخرى. نظراً لأن حالة COVID-١٩ غير مؤكدة ولا تزال تتطور، فإن التأثير أعلاه هو اعتباراً من تاريخ إعداد هذه المعلومات. قد تتغير الظروف مما قد يؤدي إلى أن تكون هذه المعلومات قديمة. بالإضافة إلى ذلك، لا تمثل هذه المعلومات تقييماً شاملاً كاملاً لتأثير فيروس كورونا على المجموعة، ولم تخضع هذه المعلومات لتدقيق رسمي من قبل المدققين الخارجيين.

المخول بالتوقيع



سامح مهندار

١٨ فبراير ٢٠٢١